مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 13 / العـــدد: 02 (2023)، ص 236 - 249

التّوجيه البلاغي وأثره في تحقيق الأحكام النّحوية
ظاهرة التّقديم والتّأخير أنموذجا

Rhetorical guidance and its impact on achieving grammatical judgments

أ.د. عبد القادر حمراني*
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)
hamrani44@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/09 تاريخ القبول: 2023/02/12

ملخص:

بناء الجمل والتراكيب هو بناء معانٍ ومقاصد ودلالات، قبل أن يكون تأليفا بين ألفاظ وعبارات، توافق أو تعدل عن مألوف الاستعمالات التي تحيا وتتجدّد بتقديم أو تأخير في العمد، أو الفضلات. ولولا هذه الخصوصية – خصوصية التقديم والتأخير- وما ينتاب الجملة من متغيّرات لكانت اللّغة أشبه بقوالب جامدة يفتر فيها الإحساس بمواقع الكلمات. وينتفي عنها سحر النّظم الذي تعتوره مجموعة من الآليات المنطوية على خصائص تركيبية راشحة بشتّى المعاني والدّلالات التي اتّخذ منها البلاغيون هاديا للوقوف على الموقع الإعرابي للكلمات. وكثيرا ما خالفوا النّحاة الذين حكّموا الشكل وقدّموه على المعنى في مواطن عدّة نتيجة تقيّدهم بمقتضيات نظرية العامل التي ألقت بظلالها على التحليل النّحوي. وأخضعته لقواعد تحكّمية تغضّ الطّرف عن المعنى في كثير من الحالات. وهذا ما نسعى إلى الوقوف عليه من خلال هذه الورقة البحثية الناظرة في مسائل الخلاف بين النّحاة والبلاغيين سواء من حيث طريقة التناول أو طبيعة التّحليل، وما تقوم عليه كمنهج في التّعامل مع بعض الظّواهر الأسلوبية التي تتمظهر في قوالب شتّى.

الكلمات المفاتيح: – تعدل عن مألوف الاستعمالات؛ خصوصية التقديم والتأخير؛ خصائص تركيبية؛ مسائل الخلاف بين النّحاة والبلاغيين.

Abstract:

Presentation and delay pay special attention to rhetoricians who have violated grammarians in several places as a result of their adherence to the requirements of the factor theory that cast a shadow on grammatical analysis. I subjected it to arbitrary rules that often find meaning. This is what we seek to stand on through this research paper that looks at the issues of disagreement between grammarians and rhetoricians, both in terms of the method of

* أ.د. عبد القادر حمراني.

handling or the nature of analysis, and what it is based on as a method in dealing with some stylistic phenomena that appear in various templates.
Keywords: change from the usual usage; privacy of submission and delay; synthetic properties; Issues of disagreement between grammarians and rhetoricians.

يعدّ أسلوب التقديم والتأخير من أهمّ مباحث علم المعاني التي تعنى بدراسة التراكيب ونظام ترتيب وحداتها و« هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطُف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان.»[1] وقد نالت هذه الظاهرة اللّغوية حظّها من العناية والاهتمام لدى النّحاة والبلاغيين الذين خصّوا قرينة الرتبة اللفظية بالدراسة والتحليل لما لها من أثر في المعنى لأنّ « العبارة إنما تدلّ على المعنى بوضع مخصوص، وترتيب مخصوص، فإن بدّل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدّلالة.»[2]

و قد ورد التقديم والتأخير في اللسان العربي بكثرة وفي ذلك « دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم للكلام، وتلعّبهم فيه على حكم ما يختارونه، وانقياده لهم لقوة ملكتهم فيه، وفي معانيه، ثقة بصفاء أذهانهم، وغرضهم فيه أن يكون اللفظ وجيزا بليغا، وله في النفوس حسن موقع وعذوبة ومذاق.»[3] وهو– التقديم والتأخير– من العوارض التي تعتري الجملة الأصلية فيلحقها « تغيير لبنية التراكيب الأساسية، أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ودقة، ولكن هذه الحرية غير مطلقة.»[4] بل هي مقيدة بما يسمح به النظام النحوي في الخروج عن سلطة المعيار الذي يمثّل الوجه الترتيبي الأصيل في الجملة، إلاّ أنّ ذلك النظام ليس قارا لا يمكن العدول عنه. فهناك تغير في المراتب بين وحدات الجملة تقديما وتأخيرا حسبما يقتضيه السياق، ويتطلبه المعنى. ولا يقع التغيير في المراتب من دون نظام يحكمه وقوانين تضبطه. إذ« ينبغي أن ترتّب الألفاظ ترتيبا صحيحا، فنقدّم منها ما كان يحسن تقديمه، ونؤخّر منها ما يحسن تأخيره، ولا نقدّم منها ما يكون التأخير به أحسن، ولا نؤخّر منها ما يكون التقديم به أليق.»[5]

أولى النّحاة عناية كبيرة لظاهرة التقديم والتأخير التي أصّل لها صاحب الكتاب مظهرا العناية والاهتمام بالمقدّم وهو أصل عامّ يتضمّن أغراضا عديدة تتنوّع بتنوّع مقتضيات الأحوال.[6] كما خصّها ابن جنّي بتوضيح ملامحها والوقوف على دلالتها[7] وعقد لها ابن السراج بابا سماه التقديم والتأخير بيّن فيه الثابت والمتغيّر في الجملة العربية، وذكر الأشياء التي لا يجوز تقديمها وهي ثلاثة عشر، وما يجوز تقديمه وهو ما سوى المذكور مما لا يجوز تقديمه.[8]

وقد سلك البلاغيون مسلك النّحاة في التعامل مع هذه الظاهرة على أساس فكرة الأصل والفرع إلاّ أنّ اهتمامهم كان منصبا على دراسة الرتبة غير المحفوظة في التراكيب نظرا لثقلها الدّلالي وما تفرزه من معان عند خروجها عن الأصل المفترض، والعدول عنه في شكل منبّهات أسلوبية، تحدث على مستوى الجمل والتراكيب لدواع بلاغية وموجبات فنية جمالية. « وجعلوا فكرة النّحاة القائلة: إنّ الشيء إذا قدّم على غيره يكون في النّية مؤخّرا حفاظا على الرّتبة، أحد معايير عملهم في النظر إلى فكرة التقديم والتأخير، ذلك أنّ هذه النية عند النحاة تعني سعيا للحفاظ على الأصول المقررة. وأمّا البلاغي فإنه يحكم على الظاهرة وفق معيار آخر، وهو النظر إلى التركيب جماليا، فرأوا أن التقديم أحيانا لا يكون على نية التأخير، مما يعني توجّها مسبقا نحو الخروج عن الأصل لما في ذلك من قيّم جمالية.»[9] و قد أفاض عبد القاهر الجرجاني في الحديث عن التقديم والتأخير لما له من أهمية في دقة المعنى وعدّه سمة من سمات النّمط العالي من النظم. حيث ذكر أنّ التقديم نوعان: تقديم على نية التأخير « وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدإ إذا قدمته على المبتدإ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد، معلوم أنّ "منطلق" و"عمرا" لم يخرجا بالتقديم عمّا كانا عليه من كون هذا خبر مبتدإ ومرفوعا بذلك وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت.»[10] فالمقدّم في مثل هذه النماذج يظلّ محافظا على حالته النحوية التي كان عليها قبل التقديم رغم تغيّر رتبته اللفظية. وأمّا الثاني فهو: « تقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدّم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة زيد المنطلق. وأخرى : المنطلق زيد. »[11] ففي مثل هذه الحالة يفقد المقدم موقعه الإعرابي فينتقل من كونه خبرا إلى أن يصير مبتدأ. يحدث هذا في الجملة الاسمية. أمّا في الجملة الفعلية فيصير المفعول به مبتدأ نحو قولنا : « ضربت زيدا، وزيد ضربته، لم تقدّم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له.»[12]

نستخلص من هذا أنّ عملية التقديم والتأخير تنطوي على ما هو ثابت وما هو متغيّر. أمّا الثابت فيخصّ المرتبة النحوية في الضرب الأوّل وهو التقديم على نية التأخير، حيث يظلّ الخبر محافظا على خبريته رغم تقدّمه في المرتبة اللفظية، وكذا المفعول به عند تقدّمه على الفاعل. وأمّا المتغيّر فينال الضّرب الثاني – التقديم لا على نية التأخير– حيث تتبدّل المراتب اللفظية والأحكام النحوية. ويظلّ « معيار الحفاظ على الأصل في السياق أو

الخروج عنه هو الدلالة على معنى ما من المعاني، وليس ذلك لمعيار آخر هو الحفاظ على الرتبة كما عند النحاة، وإنما هو أمر مقصود من المتكلم لتقرير حكم ما.»[13]

يرى النحاة الأوائل أنّ العناية والاهتمام هما مدار كل تقديم وتأخير، بيد أنّه لا يصحّ الوقوف عند ظاهر هذه العلّة من دون البحث عن دواعي ذلك الاهتمام، والتنقيب عن أسباب تلك العناية وأسرارها. وهذا ما نبّه إليه الجرجاني بقوله: « وقد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يقال: إنّه قدّم للعناية، ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولِمَ كان أهمّ.»[14] ولعله استند في بيانه هذا وإظهار غايته إلى قول سيبويه: «كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كان جميعا يهمّانهم ويعنيانهم.»[15] وقد تواردت فكرة العناية والاهتمام في كثير من المؤلّفات التي لم تقف عندها وقوف شحيح ضاع في التّرب خاتمه تتجلّى على إثر ذلك مكنوناتها البلاغية ومقاصدها الدّلالية. لقد اكتفى المتعرّضون لها بالحديث عنها بصفة إجمالية لا تقوى على كشف خبئها، والوقوف على أسرارها. فقد عبّر الطّوفي عن هذه الظاهرة بقوله: « هو جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض اختصاص أو أهمية أو ضرورة.»[16]

أمّا عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب في فلسفة التقديم والتأخير مذهبا بعيدا حيث تخطى حدود العناية والاهتمام ليوجّه الأنظار إلى ما فيه من روعة وجمال، يكتنف مقاصده البلاغية المتعددة بتعدد أوجه الاستعمال المرتبطة بسياق الحال. وقدّم في ذلك آليات تحليلية توخّى فيها المعاني النّحوية الكاشفة عن محاسن النّظم، وروعة التركيب. وهو في مواطن كثيرة يتخطّى حدود الشّرح والتفصيل ليذهب إلى أبعد من ذلك حين يكتفي بالتلميح والإشارة إلى ما لا تغني فيه العبارة في كثير من الشواهد التي مثّل بها على جودة النظم باستخدام آلية التقديم والتأخير أو يشير إلى تلك المحاسن من طرف خفيّ كما هو الحال في قول الشاعر:

سَالَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا *** أَنْصَارَهُ بِوُجُوهٍ كَالدَّنَانِيرِ[17]

فهو يرى أنّ مكمن الإعجاب والرّوعة لا يقف عند حدود الاستعارة بل يتعداها إلى ما توخّاه الشاعر من تقديم وتأخير أكسب الكلام حسنا وشرفا، وزاده نبلا وفضلا. « فإنك ترى هذه الاستعارة على لطفها وغرابتها إنما تمّ لها الحسن، وانتهى إلى حيث انتهى بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها. »[18] وللتدليل على صحة ما ارتآه وذهب إليه راح يوضح ذلك بقوله : « وإن شككت فاعمد إلى الجارّين والظرف، فأزل كلا منهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه، فقل: سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره، ثم انظر كيف يكون الحال ، وكيف يذهب الحسن والحلاوة ؟ وكيف تعدم أريحيتك التي كانت ؟ وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها.»[19] لا شك أنّ إعادة ترتيب وحدات البيت

على النحو الذي يمثّل الأصل في بناء ذلك الكلام يذهب تماما بطلاوة شعريته فيغيض ماؤه، ويتحول إلى كلام نثري خال من كل أريحية وجمال فنّي. والسر الجمالي نفسه نجده في الأبيات التي مثّل بها الجرجاني لحسن النظم عبر جملة من الآليات ومنها آلية التقديم والتأخير في قول إبراهيم بن العباس الصولي:

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ وَأُنْكِرَ صَاحِبٌ *** وَسَلَّطَ أَعْدَاءٌ وَغَابَ نَصِيرُ

تَكُونُ عَنِ الأَهْوَازِ دَارِي بِنَجْوَةٍ *** وَلَكِن مَقَادِيرٌ جَرَتْ وَأُمُورُ

وَإِنِّي لأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّدًا *** لِأَفْضَلَ مَا يُرْجَى أَخٌ وَوَزِيـرُ[20]

لقد نبّه إلى مكامن الحسن، ومواطن الشّرف في نظم هذه الأبيات فقال: « فإنك ترى من الرّونق والطلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو " إذ نبا " على عامله الذي هو تكون ، وأن لم يقل : " فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر.»[21] فانظر إلى آلية التقديم والتأخير ماذا أوجدت لدى المتلقّي من تطلّع لمعرفة ما يتمناه الشاعر. وما حقّقته من جوّ نفسي متجاوب مع روح الشاعر الشاكية الباكية من خطوب الدهر وتصاريفه. « وقد يكون السّرّ من وراء تقديم الظرف "إذ" وما أضيف إليه من جمل هو جعل المتلقي في لهفة لسماع ما يريد الشاعر أن يتحسر عليه عبر الأداة " لو" التي تفيد التمني أصلا. والحق أن من شأن الجمل الأربع المضافة إلى " إذ " أن تجعل ما سيقوله الشاعر أوقع في نفس المتلقي وأشدّ تأثيرا ممّا لو أنه قال ما قاله من غير تقديم فكأن الشاعر يريد بتقديمه هذا أن يسوّغ تحسره على نفسه من دهر قد ظلمه، حتى إذا انتهى إلى البيت الثالث لم يجد حرجا في أن يطلب النجدة والإغاثة من هذا الممدوح.»[22]

من خلال هذه العيّنة من النّظم يتبيّن لنا حرص البلاغيين على تفقّد مواضع الكلمات مقرونة بدلالاتها الإيحائية وما ترشح به من معان لا سبيل إليها من دون تلك الأوضاع التي يوليها المتكلم عناية خاصّة، تجعلها حاملة لظلال فكره، ومعبّرة عن دلائل قصده. فالذي يبني تركيبا إنّما يرسم صورة لفكرة مجرّدة تمثّل كلّ كلمة في نظام الجملة أو نسيج التركيب عضوا في جسد المعنى يؤدّي وظيفته في المكان المنوط به بالنظر إلى سائر الأعضاء الأخرى التي يندمج في نظمها ويذوب فيه.على هذا الأساس وجب الاعتقاد بأنّ العدول عن الترتيب المألوف هو بمثابة منبّهات أسلوبية يعمد إليها المبدع لينشئ صورة فنية متميزة ذات دلالة معيّنة، حيث تساعده مرونة اللّغة النّاجمة عن هذه العوارض على رسم ملامح الفكرة بدقّة وإحكام.

والجدير بالذّكر أنّ ظاهرة التقديم والتأخير تتواجد على نطاق واسع في اللغة العربية، حتّى أنّها تكاد تكون من أبرز خصائصها التركيبية الدّالة على انعتاق أصحابها من ربقة الأصل تجاوبا مع ما يمليه المقام، وما عُرِفوا به من

رغبتهم الجامحة في تحقيق القول الفصل. لقد وفّرت لهم هذه الظّاهرة حرية كبيرة في التعبير، ومنحتهم دقّة عالية في التصوير. وهي لا تخلو من أن تناط بها أسرار بلاغية ولطائف بيانية ففي هذه الثنائية « ما يشير إلى ارتباط طرفين، فإذا قدّمت كلمة فهناك أخرى قد أخرت وإذا رفع هذا الثنائي فهناك نظام محفوظ ، وترتيب معهود، ووراء الوجود وعدمه أغراض مقصودة، وأسرار مكنونة.»[23]

قسم النّحويون مراتب الكلم في الجملة إلى رتب محفوظة وأخرى غير محفوظة كما خصوا مواقع الكلمات بترتيب خاص يكون فيه بعضها أسبق من بعض فقالوا إنّ الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ عن الخبر لأنّ مرتبة المخبر عنه قبل مرتبة المخبر به. و ما يرد على أصله لا يسأل عن علّته. ولكن قد يعدل عن هذا الأصل فيتقدّم الخبر على المبتدإ لدواع بلاغية لأنّ الكلام « يكون له أصل ثُم يتسع فيه فيما شاكل أصله.»[24]

إذا كان النّحويون والبلاغيون قد اتفقوا على استفحال هذه الظّاهرة الأسلوبية في كلام العرب فإنّ نظراتهم إليها قد تباينت في بعض المواطن التي تحكّمت فيها الصّنعة النّحوية التي فرضتها قيود النّحاة وأملتها نظرية العامل. وتحرّر من ربقتها البلاغيون الذين جعلوا المعنى هاديا وحاديا لهم في بناء التراكيب. وتشبّثوا بمقولة " إنّ الإعراب فرع المعنى." فمن ذلك تقدّم الخبر على المبتدإ إذا تعلّقت به العناية، وانصبّ عليه الاهتمام ، نحو قوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ –سورة مريم الآية:46. حيث وقع التباين والاختلاف بين البلاغيين والنّحاة في إعراب " أراغب أنت " حيث يرى النّحاة أنّ الوصف (المشتق : أراغبٌ) المعتمد على استفهام يستغني بمرفوعه عن الخبر. وقد عبّر ابن مالك عن ذلك قائلا:

وأوّل مبتدأ، والثاني *** فاعل أغنى في أسار ذان [25]

وكان الزّمخشري قد قرّر خلاف ما ذهب إليه النّحاة حيث قال:« وقدّم الخبر على المبتدإ.....لأنّه كان أهمّ عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأنّ آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد.»[26] وفي هذا التحليل من الانتحاء الوظيفي ما يدفع كلّ شبهة عن هذا التخريج الذي عارضه بعض النحاة أمثال ابن هشام الذي كان يرى بأنّ التركيب وارد على أصله معلّلا ذلك بقوله: « فإنّ القول بأنّ الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت[27] مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.»[28] وليته نظر مليا في طبيعة الأسلوب الذي هو استفهام إنكاري يدلّ على أنّ آزر كان ينكر على إبراهيم تمكّن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، وذلك موضع عجب بالنّسبة إليه، الأمر الذي جعله يركّز عليه ويوليه من العناية والاهتمام ما يجعله في صدارة الكلام. وجوّز ابن عقيل تحليل الزّمخشري لكنّه مال إلى القول بالرأي الآخر وهو أن يكون (راغب) مبتدأ و(أنت) فاعلا سدّ مسدّ الخبر بدعوى أنّ قوله (عن آلهتي)

معمول لراغب، إذ لا يجوز الفصل بأجنبيّ بين العامل والمعمول لأنّ الضمير المنفصل (أنت) حسب هذا التخريج ليس بأجنبي كونه فاعلا لراغب. « وأمّا الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل بأجنبي لأنّ أنت أجنبي من راغب على هذا التقدير لأنّه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه لأنّه خبر والخبر لا يعمل في المبتدإ على الصّحيح. »[29]

ولو أمعنّا النظر في تركيب الآية لما تردّدنا في القول بأنّها محوّلة عن بنية عميقة تمثّل الأصل المفترض وهو " أأنت راغب عن آلهتي يا إبراهيم" وأنّ تقدّم "راغب" في الذّكر هو من باب التقديم على نية التأخير الذي كان قد نبّه إليه عبد القاهر الجرجاني.[30] وهو مطلب أسلوبي اقتضاه المعنى. وعلى هذا الأساس تكون حجّة من ادّعى خلاف هذا الوجه واهية ومردودة عليه، لأنّ البناء المعنوي الذّهني مقدّم على البناء اللفظي الشكلي. وما ذاك إلاّ لأنّ الإعراب فرع المعنى كما يقولون. وهو اعتبار وظيفي بامتياز لا يثبت أمامه اعتبار آخر من شأنه أن يبخس المعنى حقّه. ويقف على حدود الشّكل وأطلاله. ولتفادي هذا اللّجاج والحجاج لابدّ من الأخذ بسبب متين وذلك باعتماد التحليل على أساس حقيقة الإسناد لتمييز المسند من المسند إليه بحكم أنّ المسند إليه لابدّ أن يكون هو المبتدأ في الجملة الاسمية. ويكون الفاعل في الجملة الفعلية. من هذا المنظور لا يمكن القول بأنّ الوصف المتقدّم (راغب) يمكن أن يكون مبتدأ كونه مسندا لأنّ منطق الإسناد المؤسس على المعنى لا يرتضيه إلاّ خبرا. وأنّ الاسم الواقع بعده الذي هو مسند إليه (أنت) لا يخرج عن كونه مبتدأ. وهو تحليل وظيفي يقوم على جانب من روح نظرية النظم القائمة على توخي معاني النّحو في نظم الكلام أو تحليله.

ولو حكّمنا تلك القاعدة الذّهبية التي قال بها الجرجاني وهي أنّ المبتدأ هو المخبر عنه. والخبر هو المخبر به، لما تردّدنا في الجزم بأنّ المخبر عنه هو المخاطَب الذي يمثّله الضمير المنفصل (أنت) وأنّ المخبر به هو اسم الفاعل (راغب) وعلى هذا فإنّ موضع فائدة الخبر والشكّ إنّما وقع في الرغبة عن الآلهة وليس في ضمير المخاطب (أنت) وعليه فإنّ تخريج ابن هشام القائم على الصناعة النّحوية مقصٍ للمعنى الذي يحدّد به الخبر الذي يمثّل حصول الفائدة المتمثلة في إسناد الرغبة إلى المخاطب، وإنكار أن تكون حاصلة منه. والظاهر أنّ البلاغيين مجمعون على أنّ الخبر (راغب) مقدّم على المبتدإ (أنت) وهو ما يقتضيه السياق، ويتطلبه المقام. يقول العلوي: « فإنّما قدّم خبر المبتدإ ولم يقل: أنت راغب، ليدل بذلك على إفراط تعجّبه في الميل عنها ومبالغة في الاهتمام بأمرها وواضعا في نفسه أنّ مثل آلهته لا تنبغي الرغبة عنها، ولا يصحّ الإعراض عن عبادتها.»[31] وعلّل ابن الأثير ذلك بقوله: « ولم يقل: أأنت راغب، لأنّه كان أهمّ عنده ، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجّب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأنّ آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها.»[32] والذي ينبغي أن يصار إليه هو أن يكون المعنى موجّها لبناء التركيب بهذا الشكل أو ذاك وكاشفا عن سرّ العدول الحاصل فيه. وتركيب هذا النّظم عند

البلغاء مناسب للمقام الذي يتطلّب جملة اسمية للدّلالة على ثبات المسند إليه، ويتطلّب العناية بالمشتقّ (الوصف) أوّلا لذلك وجب تقديمه على الاسم. يقول الطاهر بن عاشور: « والتّحقيق أنّه في قوّة خبر مقدّم ومبتدإ مؤخّر ولهذا نظر الزّمخشري في الكشّاف إلى هذا المقصد، فقال قُدِّم الخبر على المبتدإ... لأنّه كان أهمّ عنده وهو به أعنى. ولله درّه، وإن ضاع بين أكثر النّاظرين دُرّه. فدلّ النّظم في هذه الآية على أنّ أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكّن الرّغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتمّ بأمر الرّغبة عن الآلهة لأنّها موضع عجب. »[33]

وصفوة القول في هذا إذا ثبت وجود تعارض بين الصناعة النحوية المفرطة في تحكيم الشّكل مع متطلبات المعنى ومبتغيات النّظم كما مرّ في الآية السالفة الذّكر، بات لزاما على من أراد الوقوف على حقيقة القصد من مرامي الكلام وأبعاده تفعيل دور البلاغة في التحليل النّحوي لما لها من أثر في الكشف عن مواقع الكلمات داخل التركيب وعلّة انتظامها بهذا الشّكل أو ذاك. بهذه الكيفية في التعامل مع النّص يمكن الحدّ من غلوة الصناعة النّحوية التي يفتر فيها الإحساس بمواقع الكلمات في النّظم لما تقف عند حدود الشّكل وهي في غفلة عن مرامي المعنى.

ومن هذا النسق في التعبير تقديم الخبر على المبتدإ لإفادة التخصيص في قول الله سبحانه و تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾– سورة الحشر، الآية:02. حيث قدّم الخبر " مانعتهم " على المبتدإ " حصونهم " دلالة على إفراطهم في ظنهم بمناعة حصونهم وحمايتها لهم من بأس الله وعقابه، لذلك اعتدّوا بها خاصة. وقد جلّى جار الله الزمخشري هذه اللّطيفة بقوله: « فإن قلت: أيّ فرق بين قولك وظنوا أنّ حصونهم تمنعهم أو مانعتهم، وبين النّظم الذي جاء عليه؟ قلت في تقديم الخبر على المبتدإ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصيير ضمير " هم " اسما لأنّ. وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزّة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرّض لهم ويطمع في معازّتهم ، وليس ذلك في قولك: وظنوا أنّ حصونهم تمنعهم.»[34] ولو قال:" أن حصونهم مانعتهم " لما دلّ ذلك على قوّة وثوقهم بمناعتها وحصانتها. وقد ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز أن تكون حصونهم مرفوعة باسم الفاعل مانعتهم. ولا شكّ أنّ في ذلك غفلة عن مراد النّظم، وزيغ عن قصده.[35] لأنّ العدول الحاصل في هذا النّظم مشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إيّاهم وهو ما جلب لهم التوبيخ، وأوجب لهم العذاب الذي حلّ بهم من حيث لم يحتسبوا. وكان قد ردّ الطاهر بن عاشور على من أجاز القول بكون حصونهم مرفوعة باسم الفاعل مانعتهم ولم يتنبّه إلى نكتة النّظم ومقصديته، حيث قال : « ولا عبرة بجواز جعل

حصونهم فاعلا باسم الفاعل وهو " مانعتهم" بناء على أنه معتمد على مسند إليه لأنّ محامل الكلام البليغ تجري على وجوه التصرّف في دقائق المعاني فيصير الجائز مرجوحا.» [36]

ومن مواطن التقديم والتأخير التي خصّها البلاغيون بأحكام ذات دلالات خاصّة ، وعمّقوا فيها النّظر هي كلمة كلّ التي تفيد العموم مع النفي الذي يفيد السّلب حيث تتقدّم كلمة كلّ أو تتأخّر عن النفي فيكون لكلّ حالة حكم خاصّ ودلالة معيّنة، فإذا تقدّم النّفي على كلّ أفاد ذلك سلب العموم . أمّا إذا تقدّمت كلّ ثمّ تلاها النّفي أفاد التعبير عموم السّلب نحو قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي *** عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع

حيث أورد النّحويون لرواية هذا البيت صيغتين اثنتين برفع كلمة (كلّ) ونصبها. فأجازوا إعراب كلّ بالرفع على الابتداء، وبالنّصب على المفعولية. إلاّ أنّ البلاغيين ردّوا رواية النّصب كونها تتعارض ومقصد الشّاعر الذي أراد أن يبرئ ساحته تبرئة تامّة من كلّ ما ادّعته عليه أمّ الخيار علما بأنّ هذا المعنى لا يتأتّى إلاّ عبر آلية عموم السّلب الذي يقتضي النّفي المطلق لحصول الفعل من الشّاعر وهذا القصد لا تعرب عنه إلاّ حالة الرّفع فقط أي رفع كلمة (كلّ) على الابتداء وتقدّمها على النفي. بخلاف حالة النّصب التي تفيد حصول بعض الذّنب من الشّاعر وفق ما تفيده آلية سلب العموم التي يتقدّم فيها النّفي على كلمة كلّ. للإشارة فإنّ سيبويه كان قد ذكر هذا البيت تحت "باب ما يجري ممّا يكون ظرفا هذا المجرى" حيث استشهد به على رفع (كلّ) مع حذف الضّمير العائد عليه من الفعل (أصنع) وهو يرى أنّه لو قال: كلَّه لم أصنع بالنّصب لأجراه على ما يجب أن يكون عليه. ولم يحتج إلى الرّفع من حذف الضّمير أعني الهاء في أصنعه. « لأنّ النّصب لا يكسر البيت، و لا يخلّ به ترك إظهار الهاء. وكأنّه قال: كلُّه غير مصنوع. »[37] وقد ضعّف الشنتمري هذا الرأي ورجّح رواية الرّفع معلّلا ذلك بالقول: « والقول عندي أنّ الرّفع هنا أقوى منه في قولك زيد ضربت وألزم. ولأنّ كلاّ لا يحسن حملها على الفعل لأنّ أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكّدة كقولك ضربت القوم كلّهم. أو مبتدأة بعد كلام كقولك إنّ القوم كلّهم ذاهب فإن قلت ضربت كلا القوم وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن يكون قوله "كلّه لم أصنع"، وإن كان قد حذف الهاء أقوى من قوله كلَّه بالنّصب وتكون الضّرورة فيه حذف الهاء لا رفع كلّ وكذلك ما يجري مجراه. »[38]

وقد علّق شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني مستدركا على من أجاز الوجهين أعني الرّفع والنّصب قائلا: « قد حمله الجميع على أنّه أدخل نفسه من رفع "كلّ" في شيء إنّما يجوز عند الضّرورة من غير أن كانت به ضرورة قالوا لأنّه ليس في نصب "كلّ" ما يكسر له وزنا أو يمنعه من معنى أراده. وإذا تأمّلت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل

نفسه عليه إلاّ لحاجة له إلى ذلك وإلاّ لأنّه رأى النّصب يمنعه ما يريد، وذاك أنّه أراد أنّها تدّعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا، ولا بعضا ولا كلاّ. والنّصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذّنب الذي ادّعته بعضه، وذلك أنا إذا تأمّلنا وجدنا إعمال الفعل في "كلّ" والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلاّ حيث يراد أنّ بعضا كان وبعضا لم يكن.»[39] للإشارة فإنّ هذا النّمط التعبيري فاش في كلام العرب الذين كانوا يستخدمونه للتعبير على عموم السّلب الذي يقتضي تسلّط النفي في التركيب تسلّطا كليا بحيث لا يستثنى شيء على الإطلاق ، ومنه قول دعبل الخزاعي:

فو الله ما أدري بأيّ سهامها *** رمتني وكلّ عندنا ليس بالمكدي

أ بالجيد أم مجرى الوشاح وإنّني *** لأتهم عينيها مع الفاحم الجعد

لقد عبّر الشّاعر بما يفيد تعميم الحكم على كلّ تلك السّهام الأربعة التي أصابته في معقد العزم منه إذ لا تفاضل بينها في قوّة التأثير، و بتعبيره ذلك يكون قد نفى أن يكون في سهامها مكد على أيّ وجه كان، وفي ذلك إشارة إلى أنّ تلك الممدوحة قد تجمّعت فيها المطالب، وحوت كلّ الرغائب التي تسرّ الناظرين، وتأخذ بألباب المتيّمين. « والعلّة في أن كان ذلك كذلك أنّك إذا بدأت بكلّ كنت قد بنيت النّفي عليه وسلّطت الكلية على النّفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذّ شيء عن النفي فاعرفه. »[40]

ومن البيّن في دلالة هذه الآلية أعني عموم السلب ما ورد في السّنة النبوية الشريفة بخصوص حديث ذي اليدين الذي قال للرسول صلّى الله عليه وسلّم بعد أن سلّم من اثنتين في صلاة رباعية، أقصرت الصّلاة أم نسيت يارسول الله؟ فقال عليه الصّلاة والسّلام : «كلّ ذلك لم يكن.» أراد أنّه لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النّسيان، إنّما كان ذلك تعليما للمسلمين بخصوص كيفية ترقيع الصّلاة إن وقع فيها سهو كهذه الحالة. « ولو قيل: لم يكن كلّ لك لكان المعنى أنّه قد كان بعضه.»[41]

إنّ الرّبط بين البلاغة والنّحو حتمية علمية أدركها فحول النّحاة الذين قدّموا الحسّ البلاغي على الصّناعة النّحوية وجعلوه هاديا إلى الدّلالة المعنوية ومقاصد الخطاب، وتنبّهوا إلى دقيق النّظم وخفيّه. فمن ذلك ما نبّه إليه عبد القاهر الجرجاني وهو يحثّ على ضرورة توخّي معاني النّحو في نظم الكلام تركيبا وتحليلا حيث مثّل ببيت أبي تمّام:

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلَاتِ لُعَابُهُ *** وَأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ[42]

لا شكّ أنّ ظاهر البيت يوهم بأنّ " لعابُ الأفاعي" مبتدأ و " لعابُه" خبر. وهو إعراب يفسد المعنى الذي أراده الشّاعر ، ويترتّب عليه تشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى وهو أمر لا يستقيم عقلا لما في ذلك من التناقض

والتنافر بين طرفي التشبيه، إذ لا يصحّ تشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى، علما بأنّ مراد الشّاعر هو تشبيه لعاب قلم الممدوح بلعاب الأفاعي في الحرب بجامع القسوة على الأعداء والنّيل منهم والتأثير فيهم تأثيرا أشدّ وأنكى، بخلاف حالة السّلم التي يكون فيها لعاب قلمه (مداده) الذي يكتب به في الهدايا والصّلات والهبات أشبه بأري الجنى وهو العسل المصفّى المنعش للنّفس. وبطريقة رياضية يكون مبني البيت على النّحو التالي:

العامل المشترك (لعابُه: مبتدأ، وهو المشبّه بلاغة) {لعاب الأفاعي (المشبّه به01) + أري الجنى(المشبّه به02)}

ولعلّ المستفاد من هذا التمثيل كامن في ضرورة توخّي معاني النّحو في النّظم لبلوغ القصد وتحقيق المراد من الكلام، وفساد المعنى عند سوء تقدير ذلك. كما لو اعتُبِرت كلمة لعاب مبتدأ ولعابه خبرا كما يوهمه ظاهر القول، إلاّ أنّ العكس هو الصّواب الدّال على مراد الشّاعر.

وجملة الأمر فيما سبق ذكره هو أنّ منهج البلاغيين الذي تّخذ من المعنى حَكَما، وإماما، وهاديا في التحليل والتعليل يعكس بُعدا معرفيا يتخطّى حدود الأشكال التي تعصف بالدّلالة، وتطمس معالم القصد في مواطن كثيرة وهو ما غاب عن أذهان بعض النحويين الذين سيطرت عليهم مقتضيات نظرية العامل التي طغت عليها النزعة الشكلية في قسم من نظرتها النحوية، وفلسفتها التركيبية التي لا تنهض على معيار موحّد في أنحاء العربية. ومن ثَمَّ فهي لا تقوى على تقديم تفسير مقنع لكلّ القضايا والأنماط التركيبية التي تنطوي عليها أساليب العربية. ولتفادي هذه الإشكالات التي أفرزتها بعض آليات الصناعة النّحوية الواقفة عند حدود الشّكل لابدّ من تفعيل دور البلاغة في التحليل النّحوي بغية الكشف عن حقيقة الموقع الإعرابي للوحدات التركيبية في سياقها اللّغوي.

ومحصول الكلام في كلّ هذا أنّ العبرة بما تقدّمه الكلمة من إضافة معنوية وهي منسلكة في عقد النّظم. وليس باعتبار ما تسمح به الصّناعة النّحوية حتى ولو كان ذلك على حساب المعنى، فلا يجب الانسياق وراء متطلبات الصّناعة النّحوية وخاصّة إذا كان ذلك الأمر يتعارض ومقاصد الخطاب لأنّ حقيقة النّظم تقتضي الانسجام التّام بين المبنى والمعنى في التركيب البليغ. ولتفادي التقديرات الخاطئة للمواقع الإعرابية للكلمات في بناها التركيبية لا بدّ من المزاوجة بين النحو والبلاغة في التحليل النّحوي حيث يتحقّق مبدأ المباني خدمٌ للمعاني، وأنّ الإعراب فرع المعنى.

الهوامش:

[1] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق: محمود رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1402هـ – 1981م. ص :83.

[2] – منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط:03. ص :179.

[3] – الفوائد المشوّق ، شمس الدين أبو عبدالله المعروف بابن القيّم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:02، 1408هـ – 1988م. ص :120.

[4] – بحوث لغوية: أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط :01، 1987م.ص :41.

[5] – الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، مطبعة محمود بك، الأستانة، ط:01، 1319هـ ص:114.

[6] – ينظر الكتاب، أبو بشر عمرو سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط:03، 1990م. 24/01.

[7] – ينظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.(د ت) 382/02.

[8] – ينظر الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:01، 1985م..222/02.

[9] – حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، سمير أحمد معلوف، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996م.ص:309.

[10] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:83 .

[11] – المصدر نفسه:83 – 84 .

[12] – المصدر نفسه:84. {* وقد سمي هذا النوع من التقديم بالفسخ كما هو الحال عند التفتازاني في مختصره على تلخيص المفتاح 418/1. وبالنسخ عند ابن يعقوب المغربي في مواهب الفتاح : 418/01.}

[13] – حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، سمير أحمد معلوف، ص:310.

[14] – دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:85.

[15] – الكتاب، سيبويه،24/:01.

[16] – الإكسير في علم التفسير، الفقيه سليمان بن عبد القوي الطوفي، حققه: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:02، (د ت) ص :154.

[17] – كتاب الوحشيات، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط:03، دار المعارف، القاهرة. البيت لسبيع بن الخطيم:269.

[18] – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:78.

[19] – المصدر نفسه:78.

[20] – الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر،1927م.ص :132.

[21] – دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص:69/68.

[22]– الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، اتحاد الكتاب العرب، (د ت)ص:173.

[23] – بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، علي عون، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:01، 2006م.75/02.

[24] – المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1431هـ – 2010م. ص:46/01.

– الألفية في النحو والصرف: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. –1940م، ص:17.

[25]

[26] – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود الزمخشري ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.(د ت) :413/02.

[27] – المراد بالبيت قول الشاعر: خَلِيلَيَ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ ينظر شرح التصريح على التوضيح:157/01.

[28] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط:02،– 1997م..:257/02.

[29] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د ت) ج:90/01–91.

[30] – ينظر دلائل الإعجاز، ص:83.

[31] – الطراز يحي بن حمزة العلوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:01، 1423هـ – 2002م..:39/02.

[32] – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة. ط:02 (د ت):215/02–216.

[33] – التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر، تونس1984 م ،119/16.

[34] – الكشاف ، الزمخشري:79/04

[35]– ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري: 258/02.

[36] – التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور،.70/28.

[37] – الكتاب، سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط:03، 1990م،ج:58/01.

[38] – تحصيل عين الذّهب في علم مجازات العرب، يوسف الشنتمري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط:01،03/57.

[39] – دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ص:215.

[40] – المصدر نفسه،ص:220.

[41] – المصدر نفسه، ص:219.

[42] – ينظر دلائل الإعجاز، ص:283.

- قائمة المصادر والمراجع:

01– الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:01، 1405هـ –1985م.

02– الإكسير في علم التفسير، الفقيه سليمان بن عبد القوي الطوفي، حققه: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:02، (د ت)

03– الألفية في النحو والصرف: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. –1940م.

04- بحوث لغوية: أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط :01، 1987م.
05- بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، علي عون، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط:01، 2006م.
06- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر، تونس1984 م.
07- تحصيل عين الذّهب في علم مجازات العرب، يوسف بن سليمان الشنتمري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،لبنان،ط:1990،03م.
08- حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، سمير أحمد معلوف، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996م.
09- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار،المكتبة العلمية.(د ت).
10- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق: محمود رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1402هـ -1981م.
11- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د ت).
12- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، مطبعة محمود بك، الأستانة، ط:01، 1319هـ.
13- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر،1927م.
14- الطراز يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط:01، 1423هـ -2002م.
15- الفوائد المشوّق وعلم البيان، شمس الدين أبو عبدالله المعروف بابن القيّم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1408،02هـ -1988م.
16- الكتاب، سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط:03، 1990م.
17- كتاب الوحشيات، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ط:03، دار المعارف، القاهرة.
18- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
19- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تقديم: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. ط:02 20- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط:1417،02هـ - 1997م.
21- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1431هـ - 2010م.
22- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط:03.
23- الانزياح في التراث النقدي والبلاغي، أحمد محمد ويس، اتحاد الكتاب العرب، (د ت).